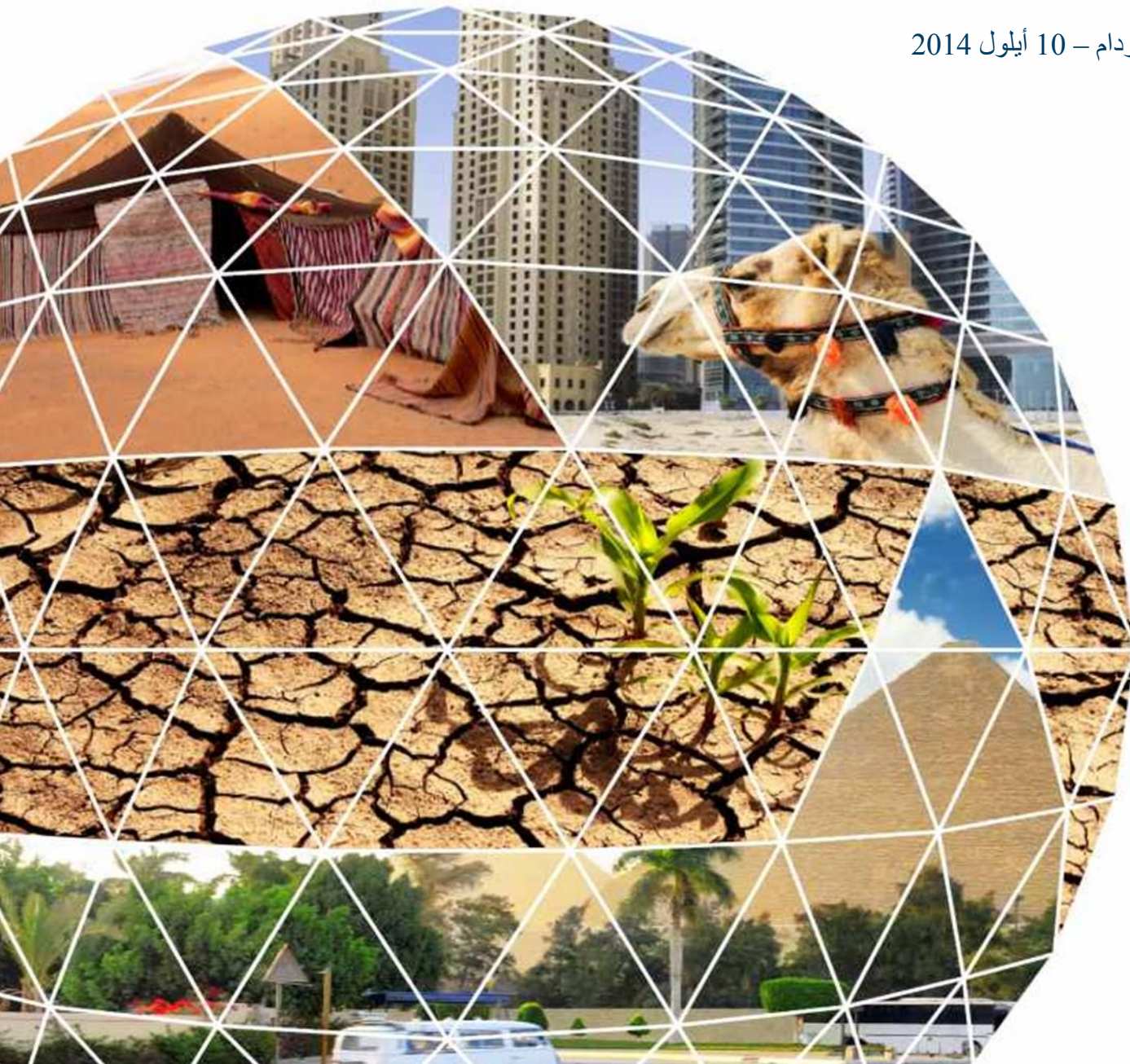


# تقييم أثر التجارة المستديمة لدعم اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة الأردنية الهاشمية

النسخة النهائية من التقرير النهائي

العميل: المفوضية الأوروبية – الإدارة العامة للتجارة

روتردام – 10 أيلول 2014





## الملخص التنفيذي

هذه هي النسخة النهائية من التقرير النهائي لدراسة تقييم أثر التجارة المستديمة لدعم المفاوضات المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة الأردنية الهاشمية. تستطلع هذه الدراسة الآثار المحتملة (الاستدامة) لمثل هذه الاتفاقية، وهي تمثل جزء من دراسة أكبر تشمل أيضاً تقييم أثر التجارة المستديمة لاتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي ومصر.

وبالتالي فالهدف من هذه الدراسة هو "تقييم كيف يمكن أن تؤثر التجارة والأحكام المتعلقة بالتجارة قيد التفاوض على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الاتحاد الأوروبي و... في الأردن ... (عن طريق أخذ عملية التكامل الإقليمي وأثرها المحتمل في الاعتبار أيضاً)، وكذلك في البلدان الأخرى ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تقترح الدراسة تدابير (تجارية أو غير تجارية – ما يسمى ببُعد أو قضايا "ما وراء الحدود") لتعظيم الفوائد من اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة ومنع أو تقليل الآثار السلبية المحتملة".

ويستعرض هذا التقرير نتائج التحليل العام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتوقعة من تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي والأردن (المرحلة الأولى)؛ ونتائج الدراسات المتعمقة للأربعة قطاعات (المرحلة الثانية)؛ بالإضافة إلى التوصيات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة (المرحلة الثالثة).

## الأسلوب والإطار الفكري

يستند أسلوب هذه الدراسة على اثنين من العناصر المنهجية لتقييم أثر التجارة المستديمة الموضحة في شروط التكليف وفي كتيب "أثر استدامة التجارة"<sup>1</sup>: (1) التقييمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية باستخدام تحليلات كمية ونوعية؛ و(2) التشاور مع الأطراف المعنية. وتتكون المنهجية من العناصر الآتية: التحليل بغرض الفحص والتدقيق وتحديد النطاق؛ تحليل السيناريوهات ووضع نماذج اقتصادية؛ تحليل كمي إضافي للآثار الاجتماعية والبيئية؛ وإجراء مشاورات مع الأطراف المعنية بالتوازي. والهدف من المشاورات هو الحصول على التعليقات ذات الصلة من مجتمع الأعمال، الجهاز الإداري للدولة، والمجتمع المدني بما في ذلك الشركاء المجتمعيين والمساهمة في تحديد القطاعات التي ينبغي لهذه الدراسة أن تحلها بمزيد من التفصيل فضلاً عن المجالات ذات الأولوية للمفاوضات التجارية. كما تهدف المشاورات إلى ضمان تحقيق فهم أفضل لعملية أثر التجارة المستديمة على مستوى المجتمع المدني في كل من أوروبا والأردن ونشر أفضل للأساليب والعمليات البحثية والنتائج.

<sup>1</sup> متاح على الرابط التالي: [http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/march/tradoc\\_127974.pdf](http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/march/tradoc_127974.pdf)

## تعريف سيناريو اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة

قمنا باستخدام نموذج التوازن العام المحسوب (Computable General Equilibrium – CGE) لتقييم آثار التجارة الحرة العميقة والشاملة، وبحسب هذا النموذج آثار أحكام الاتفاقية على الاتحاد الأوروبي، والأردن ومجموعة مختارة من البلدان الأخرى في المدى القصير والمدى البعيد؛ ويقوم السيناريو المستخدم لمحاكاة النتائج المتوقعة من المفاوضات على افتراض التغييرات الآتية في قيود التجارة القائمة:

1. ستخفض التعريفات فقط في مجال السلع الزراعية – حيث أن التعريفات على المنتجات الصناعية قد تم إلغاؤها، فمن المفترض أن تنخفض التعريفات على واردات الاتحاد الأوروبي إلى الأردن بنسبة 80% في حين تنخفض التعريفات على الصادرات الزراعية الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 95%.
  2. بالنسبة لتحرير الخدمات سوف يتم إجراء تحليل نوعي متعمق (حيث أن المعلومات المتوفرة غير كافية لأغراض النموذج الاقتصادي).
  3. تم حساب التدابير غير التجارية على السلع على أساس تقريب تنظيمي محدود أو طموح أو بدون تقريب نهائياً وفقاً لكل قطاع، إلا أنه بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعات التحويلية فإنه يتم افتراض المنافع الناجمة عن تسهيل التجارة.
  4. تم أخذ امتداد الآثار في الاعتبار لأنه إذا امتثلت الأردن لقواعد ولوائح الاتحاد الأوروبي بسبب التقارب التنظيمي فمن المتوقع أن تستفيد الأردن كذلك من وصول أفضل إلى أسواق دول أخرى (غير تلك التي في الاتحاد الأوروبي)، ومن المتوقع أن يكون ذلك الأثر بنسبة 25% من مستوى التقارب التنظيمي مع الاتحاد الأوروبي (انظر النقطة السابقة).
- وتجدر الإشارة إلى أن نموذج التوازن العام المحسوب لا يأخذ في الاعتبار أية عوامل أخرى قد تكون ذات صلة بما في ذلك التدابير المصاحبة التي يمكن اتخاذها لتلافي تلك الآثار.

## الآثار الاقتصادية المتوقعة من اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة

### الآثار العامة على مستوى الاقتصاد الكلي

يوضح جدول صفر-1 أدناه أهم الآثار الاقتصادية لكل من الاتحاد الأوروبي والأردن على المدى القصير والمدى البعيد على التوالي.

جدول صفر-1 أهم الآثار الناتجة عن اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة على مستوى الاقتصاد الكلي للاتحاد الأوروبي والأردن

الآثار على المدى البعيد		الآثار على المدى القصير		المتغير
مصر	الاتحاد الأوروبي 28	مصر	الاتحاد الأوروبي 28	
442,29	178,70	283,20	93,10	الدخل القومي - مليون يورو
2,11	0,0	1,35	0,0	الناتج المحلي الإجمالي - % التغيرات
0,52-	0,0	0,7-	0,0	أسعار المستهلك - % التغيرات
2,37	0,0	1,69	0,0	الأجور - % الأقل مهارة
2,87	0,0	2,49	0,0	الأجور - % متوسطي المهارة
2,81	0,0	2,38	0,0	الأجور - % الأكثر مهارة
4,83	0,01	3,70	0,1	إجمالي الواردات - % التغيرات
5,30	0,01	4,36	0,1	إجمالي الصادرات - % التغيرات

وفقاً لحسابات نموذج التوازن العام المحسوب المُستخدم في الدراسة فيما يتعلق بآثار تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي والأردن على مستوى الاقتصاد الكلي على المدى البعيد لن يكون هناك أي تغيير في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بينما من المتوقع تغير بنسبة 2,1 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي للأردن؛ أما بالنسبة للدخل القومي فمن المتوقع زيادة في دخل الاتحاد الأوروبي قيمتها 179 مليون يورو وفي دخل الأردن قيمتها 442 مليون يورو، وتنتج التغيرات في الدخل القومي بشكل كبير بسبب الحد من التدابير غير التجارية ودرجة أقل إلى تخفيض التعريفات. أما بالنسبة لآثار تطبيق الاتفاقية على المدى القصير على الدخل القومي، والأجور، وتدفقات التجارة الثنائية بالنسبة للطرفين فهي أقل من تلك التي على المدى البعيد حين يكون قد مر وقت كافٍ لإعادة توزيع رأس المال بين القطاعات المنتجة.

وبالنسبة للقنوات الأخرى لتحرير التجارة فتعمل تخفيضات التعريفات على المدى البعيد بشكل إيجابي على الدخل القومي لكل من الطرفين على الرغم من انخفاض الإيرادات بشكل طفيف بالنسبة للأردن وتغير هامشي للاتحاد الأوروبي.

كما من المتوقع زيادة إجمالي التجارة بالنسبة للأردن والاتحاد الأوروبي على حد سواء، حيث من المتوقع زيادة صادرات الأردن للاتحاد الأوروبي بنسبة 8,3 في المئة في المدى القصير و9 في المئة على المدى البعيد، ومن المتوقع حدوث تغير طفيف فقط في إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي بينما من المتوقع زيادة الصادرات إلى الأردن بنسبة 14,6 في المئة في المدى القصير و16 في المئة في المدى البعيد.

ومن المتوقع أن تزيد الأجور بنسبة تتراوح بين 2 و3 في المئة في الأردن بحسب الإطار الزمني بينما من المتوقع أن تنخفض بشكل طفيف أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فلا يتوقع أثر على الأجور وأسعار المستهلك نتيجة تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة.

### الآثار المتوقعة بالنسبة للبلدان الأخرى

اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي والأردن لها أثر سلبي على مصر، وتركيا وأفريقيا جنوب الصحراء نتيجة تحويل التجارة إلى حد كبير، وبالنسبة لشركاء الأردن في اتفاقية أغادير (أي المغرب وتونس) تعمل الآثار الممتدة بشكل إيجابي على الدخل القومي لتلك البلدان – على الرغم من أن التغير المئوي للآثار الممتدة على الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان الأخرى يكون صفر.

### تغييرات في القيمة المضافة في قطاعات محددة

بالنسبة للآثار على قطاعات محددة فالانخفاض المتوقع في إنتاج الأردن في القطاعات الزراعية وإنتاجها من الأغذية والمشروبات والتبغ يُعد ملحوظاً؛ وبالمقابل فقد تشهد قطاعات مثل الصناعات التحويلية والكيمائيات والمطاط والبلاستيك زيادة ملحوظة في الإنتاج وترجع تلك الزيادة الكبيرة في الإنتاج إلى الحد من التدابير غير التجارية. أما الانخفاض في إنتاج المشروبات والتبغ يرجع بشكل رئيسي إلى تخفيض التعريفات مما يعني توافر واردات أرخص من الاتحاد الأوروبي في تلك القطاعات ويؤدي إلى الضغط على المنتجين غير الأكفاء في تلك القطاعات. ومن المتوقع كذلك زيادة إنتاج الخدمات بشكل محدود لأنه لم يتم حساب أثر تحرير التجارة في قطاع الخدمات باستخدام نموذج التوازن العام المحسوب.

### تغييرات في التجارة في قطاعات محددة

من المتوقع أن يكون أكبر تغيير في الصادرات الأردنية من المواد الكيميائية والمطاط والبلاستيك بسبب إزالة التدابير غير التجارية والتقريب التنظيمي اللاحق. كما سيحدث زيادة في صادرات الصناعات التحويلية الأخرى التي تعزى إلى حد كبير إلى آثار الإحلال، حيث أن الواردات من الاتحاد الأوروبي سوف تؤدي إلى انخفاض التجارة مع الشركاء التجاريين الآخرين.

من ناحية أخرى، سيكون هناك زيادة في الواردات عبر كافة القطاعات بسبب انخفاض القيود التجارية – مع حدوث أكبر الزيادات في قطاع المشروبات والتبغ.

## الآثار الاجتماعية والآثار المتعلقة بحقوق الإنسان المتوقعة نتيجة تطبيق الاتفاقية

ومن المتوقع أن يكون هناك أثر إيجابي اجتماعي للزيادة في الأجور في حدود 2-3% مع الانخفاض المتوقع في أسعار المستهلك، التي سوف تتجلى في زيادة في متوسط الدخل المتاح قدرها 2 في المائة. وبالتالي سوف ينخفض الفقر نسبياً مع انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 11,9 في المائة إلى 11,2 في المائة. وفيما يتعلق بعدم المساواة، سيكون الاختلاف بين فئات الدخل بالنسبة لإجمالي الأثر الاجتماعي نتيجة تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة في صالح أقل الفئات دخلاً بشكل طفيف.

الشكل التالي يوضح الآثار المتوقعة للاتفاقية على ركائز أجندة العمل اللائق بالإضافة إلى المساواة في النوع الاجتماعي.

### شكل صفر-1 الآثار الاجتماعية للاتفاقية لتجارة الحرة العميقة والشاملة



سيكون هناك زيادة في أجور جميع العاملين في الأردن بينما لن تتغير الأجور الأوروبية. ومن المتوقع زيادة أجور العمالة ذات المهارات العالية والمتوسطة أكثر من زيادة أجور العمالة ذات المهارة المنخفضة (2,8 في المائة مقابل 2,4 في المائة على التوالي).

وفيما يتعلق بتحول العمالة في الأردن، فإن ما يقرب من 5 في المائة من العمالة الأقل مهارة وحوالي 3 في المائة من العمالة متوسطة وعالية المهارات سيحولون مجال عملهم لقطاعات أخرى. وسوف تتحسن تغطية الحماية الاجتماعية مع تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة وذلك بسبب ارتفاع مستويات المعيشة. أما آثار الاتفاقية على الحوار المجتمعي ربما سيكون صغيراً؛ وهذا الحوار أيضاً إلى حد ما يُعتبر متطور في الأردن. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ستكون التحولات إيجابية ولكن غير مباشرة في الأردن.

آثار الاتفاقية على حقوق الإنسان ستكون عامة جداً وسطحية، وسوف تتوقف أيضاً على التغييرات في الهيكل الاقتصادي، حيث ستكون هناك تغييرات أكثر إيجابية في مجال حقوق الذين يعملون في القطاعات النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة سيكون لها تأثير سلبي على موارد الحكومة الأردنية في المدى القصير ولكن يُحتمل أن يكون لها أثر إيجابي على موارد الحكومة على المدى البعيد. وقد يؤدي خفض الفقر للغالبية العظمى من السكان إلى تحسن في الوضع في مجال حقوق الإنسان، وهذا ينطبق أيضاً على إدراج التقريب التنظيمي والمعايير في الاتفاقية فضلاً عن إدراج فصل التجارة والتنمية المستدامة.

## الآثار البيئية نتيجة تطبيق الاتفاقية

القضية البيئية الأكثر إلحاحاً في الأردن هي الإفراط في استغلال الموارد المائية الشحيحة. ومن المتوقع حدوث زيادة أولية في استخدام المياه ليعقبه انخفاض على المدى البعيد حيث ستخفف حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن على المدى البعيد. ومع ذلك، فإن النتائج يجب أن يُنظر إليها في سياق من الندرة الشديدة في المياه وعدد من العوامل الأخرى التي تسهم في هذه المشاكل (مثل أن الأردن لديه واحدة من أعلى معدلات النمو السكاني وتدفق اللاجئين، والاعتماد على تدفقات المياه من دول أجنبية، وتغير المناخ...). ونتيجة لذلك، فإنه ليس من الممكن استخلاص استنتاج نهائي بشأن توافر المياه حيث أن هناك قضايا أخرى هامة غير آثار اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة التي تؤثر في ندرة المياه.

ومع ذلك، قد تؤدي الاتفاقية إلى زيادة الإنتاج من النفايات الخطرة بسبب إنتاج المزيد من النفايات الصلبة على مستوى البلديات وبسبب زيادة إنتاج البتروكيماويات، والكيماويات والمطاط، والتي سوف تزيد من إنتاج النفايات الخطرة.

هذا فيما سوف تكون الآثار مختلطة على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي حيث من المرجح زيادة تلوث الهواء، وندرة المياه والتعرض للتصحر في حين من المتوقع انخفاض الإنتاج الزراعي، والمنتجات الخشبية والورقية مما يؤدي إلى ضغط أقل على مناطق الغابات الصغيرة المتبقية.



آثار اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بشأن تغيير المناخ من خلال زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون صغيرة نسبياً في المدى القصير ولكنها أكثر ظهوراً على المدى البعيد. فمن خلال تحفيز الاستثمارات في تكنولوجيا تعتمد على كفاءة الموارد يمكن للاتفاقية المساهمة في عملية توجه الأردن نحو اقتصاد أخضر. وفي الوقت الحالي تعطي زيادة تلوث المياه ونقص استخدام المياه على المدى البعيد صورة مختلطة حول الآثار البيئية المتوقعة نتيجة تطبيق الاتفاقية.

## شكل صفر-2 الأثر البيئي لاتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة



## التحليل المتعمق للقطاعات

هناك ثلاثة قطاعات وموضوع أفقي شامل واحدة تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً بالنسبة لاتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة وبالتالي تمت دراستها بشكل أعمق في المرحلة الثانية من هذه الدراسة من أجل الوصول إلى فهم أفضل لأثر الاتفاقية. وهذه القطاعات هي: الأدوية؛ الخدمات المالية؛ وخدمات الاتصالات. أما الموضوع الهام فهو ندرة المياه ونوعيتها والطاقة.

### قطاع الأدوية

هذا القطاع هو قطاع كثيف من ناحية المعرفة، ورأس المال البشري وهو موجه للتصدير، حيث أنه يُعد الثاني من حيث الحجم في قطاع الصادرات الأردنية بعد الفوسفات. ولم يتم حساب آثار الاتفاقية للقطاع

باستخدام نموذج حساب التوازن العام بسبب عدم توفر البيانات لأنها متوفرة كإجمالي فقط للمواد الكيماوية، ومنتجات المطاط والبلاستيك.

يكن تأثير الاتفاقية بالنسبة إلى قطاع الصناعات الدوائية بشكل رئيسي في التغييرات في حماية الملكية الفكرية، حيث سيكون من اللازم تقريب قواعد حماية الملكية الفكرية الأردنية لتكون متوائمة مع قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية القائمة في الاتحاد الأوروبي.

المقابلات في هذا القطاع الأردني أفادت أنه من المتوقع أن يحد ارتفاع حماية الملكية الفكرية من احتمالات تصنيع وتسويق الأدوية العلمية (generics) بحيث يفقد القطاع أسواقاً. وجاءت حجة أخرى من القطاع تشير إلى أن حماية الملكية الفكرية ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الأدوية، وبالتالي الحد من فرص الحصول على الأدوية. ولكن من ناحية أخرى، فإن المعايير المرتفعة بالفعل في مجال الصناعات الدوائية الأردنية سوف تقلل التأثير المحتمل للموامة مع حماية الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي. أيضاً مع مزيد من حماية الملكية الفكرية لابد من توافر الشروط المناسبة للنمو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ومع ذلك من المتوقع ألا تحدث الاتفاقية تغييرات كبيرة في فرص السوق بالنسبة لهذا القطاع.

## الخدمات المالية

قطاع الخدمات المالية – الذي يتألف من التأمين، الأعمال المصرفية والخدمات المالية الأخرى – راسخ في الأردن، وهناك بيئة تنظيمية ليبرالية يبرز فيها العديد من المصارف الأجنبية.

أيضاً يُعتبر تقييد التجارة في قطاع الخدمات المالية منخفض بصورة معتدلة مع وجود استثناءات قليلة. نظراً لالتزام الأردن الشديد بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) فمن المتوقع أن تكون آثار اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة منخفضة، على الرغم من أن مستويات الطموح لتحرير هذا القطاع غير معروفة.

التأثير الاجتماعي يمكن أن يكون إيجابياً على العمالة، والأجور، والأسعار، والتعليم والمهارات، وتوفير خيارات للمستهلك شريطة أن يتحقق الأثر الاقتصادي المتوقع للاتفاقية بالنسبة لهذا القطاع، أما الآثار البيئية للاتفاقية في القطاع المالي فهي هامشية.

## قطاع خدمات الاتصالات

قطاع الاتصالات – جنباً إلى جنب مع البريد والبريد السريع والخدمات السمعية والبصرية – يندرج تحت قطاع الاتصالات بشكل عام. وتُعتبر الأردن واحدة من أسواق الاتصالات الأكثر تطوراً في منطقة الشرق الأوسط.

كونها عضواً في منظمة التجارة العالمية، فإن الأردن قد حرر بالكامل قطاع الاتصالات من بين أمور أخرى والذي يظهر من دخول مقدمي الخدمات الأجانب السوق المحلية في هذا القطاع.

وبالتالي، فإن تأثير اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة على قطاع الاتصالات سيكون فقط غير مباشر من خلال الطلب المتزايد على خدماتها من الاقتصاد المتنامي.

## المياه والطاقة

ندرة المياه والطاقة في الأردن قد تحد من استغلال الفرص الاقتصادية من اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة. ويمكن أن تساعد الزيادة في تجارة المعدات اللازمة لإدارة المياه، وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في تخفيف هذه القيود.

الأردن من بين البلدان العشرة في العالم التي تعاني من أعلى ندرة في المياه. حيث أن الطلب على المياه يفوق العرض، ومن المتوقع أن تتسع هذه الفجوة. وتجدر الإشارة إلى أن الري في الزراعة هو أكبر مستخدم للمياه، يليه استخدام المياه في البلديات.

أما بالنسبة لمصادر الطاقة في الأردن – أي الغاز والنفط – فإن ارتفاع الاعتماد على الواردات جدير بالملاحظة.

بسبب ارتفاع أسعار الوقود، وصلت تكاليف الطاقة المستهلكة في الأردن إلى ما بين 17- 21 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات القليلة الماضية. قضيتين رئيسيتين تتعلقان بالاعتماد على واردات الطاقة هما: عدم وجود إمدادات آمنة من مصر، وارتفاع وتقلب التكاليف.

حيث أنه من المتوقع أن تسبب الاتفاقية تحول نسبي بعيداً عن القطاع الزراعي إلى القطاعات الثانوية والثالثة، الأمر الذي سيؤدي على الأرجح إلى انخفاض في الطلب على المياه؛ أما على الجانب السلبي، فسوف تنقل فرص العمل في القطاعات الزراعية.

باستخدام التغيرات في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كبديل لاستخدام الطاقة، فإنه يمكن استنتاج أن اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة سيكون لها تأثير زيادة طفيفة في الطلب على الطاقة في الأردن، قد يقلل من هذا التأثير مدخلات أقل من الطاقة التي يتطلبها القطاع الزراعي المتقلص حيث أنه سيحتاج ري أقل.

## المشاورات مع الأطراف المعنية

التشاور هو عنصر أساسي في الدراسة، وقد وضعنا خمسة أنشطة رئيسية لإشراك الأطراف المعنية في الدراسة:

1. التشاور الإلكتروني والوثائق، التي تشمل موقع على شبكة الانترنت ([www.trade-sia.com/Jordan/](http://www.trade-sia.com/Jordan/))، النشرات الإخبارية الإلكترونية، وسائل الإعلام الاجتماعي (الفيسبوك، لينكد إين وتويتر)؛
2. اجتماعان للعامة في الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني الأوروبي؛
3. ورشة عمل في الأردن حول أثر التجارة المستدامة؛
4. استطلاع رأي الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
5. مشاورات غير منظمة، بما في ذلك المقابلات الشخصية وحضور المؤتمرات وورش العمل الخ المتعلقة بالاتفاقية.

ومن خلال تلك الأنشطة تلقينا تعليقات وتوصيات حول القضايا الآتية والتي تم أخذها بعين الاعتبار في الدراسة على قدر الإمكان:

- التشاور مع الأطراف المعنية – الحاجة إلى التنوع في الأدوات، بما في ذلك مقابلات للوصول إلى جمهور أوسع. اقتراحات لإضافة أطراف معنية أخرى؛ والحاجة إلى أخذ الوضع الاقتصادي والسياسي الحالي بعين الاعتبار، بما في ذلك حدود الديمقراطية.
- دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة – الحاجة للسماح للشركات الصغيرة والمتوسطة للإشارة إلى الآثار السلبية المحتملة وليس فقط منافع اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة.
- اقتراحات لدراسة قضايا محددة مع المزيد من التفاصيل: توافر وجودة المياه والطاقة، والفصل الذي يتضمن الاستثمار من الاتفاقية، والأثر ذو الصلة في مجال حقوق الإنسان، ورعاية الحيوان في الأردن.

### ورشة عمل في عمان

بشكل عام كانت التعليقات التي تلقيناها خلال ورشة العمل ناقدة جداً لاتفاقية التجارة القائمة مع الاتحاد الأوروبي والآثار المتوقعة من اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي. الانتقادات الهامة التي ذكرت:

- هذا الاتفاق يقدم للاتحاد الأوروبي أكثر بكثير مما يقدم للأردن.
- اتفاقية التجارة القائمة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية أفضل بكثير تجاه الأردن من الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي.
- الوصول الفعلي إلى سوق الاتحاد الأوروبي بالنسبة للشركات الأردنية محدود بسبب اللوائح والأنظمة (وأهمها قواعد المنشأ) وصغر حجم الشركات الأردنية وقدرتها على المنافسة التي تُعتبر محدودة في كثير من الأحيان.
- توقع المشاركون من اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي المزيد من الواردات من الاتحاد الأوروبي وعدم زيادة في صادرات الأردن إلى الاتحاد الأوروبي أو ارتفاع لا يُذكر.

بشكل عام، اتفق المشاركون على القطاعات المقترحة والقضايا الأفقية لمزيد من الدراسة المتعمقة في المرحلة المقبلة من هذه الدراسة وهي: توافر المياه والطاقة، وقطاع الصناعات الدوائية، واثنان من القطاعات الخدماتية.

### استبيان الشركات الصغيرة والمتوسطة

تم إجراء هذا الاستبيان للحصول على آراء وتعليقات حول آثار تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن والاتحاد الأوروبي، وقد قام 82 من المشاركين بملي الاستبيان منهم 8 من الأردن؛ وقد رأت المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية التي تعمل في مجال التصدير تدابير مكافحة الإغراق والدعم هي أهم القيود التي تعيق التجارة أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاتحاد الأوروبي التي تُقوم بالتصدير للأردن فقد أشارت إلى أن المتطلبات الإدارية هي أهم القيود النسبة للتجارة.

وبالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاتحاد الأوروبي فإن الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة لاتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة هي الأنظمة أو المعايير الفنية، الدعوة للمناقصات العامة، شفافية الأنظمة والجمارك. وما يقرب من نصف المشاركين متأكدون أن الاتفاقية سوف تساعد شركاتهم على التوسع دون أية تكاليف.

## التوصيات

### جدول صفر-2 التوصيات بالنسبة للركيزة الاقتصادية

إمكانية المعالجة		التدابير السياسية
خارج نطاق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة	في نطاق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة	
	✓	السماح للتدرج في تخفيض باقي التعريفات على المستوى القطاعي، خاصة بالنسبة لتلك القطاعات التي سيكون الأثر الاقتصادي بها مرتفع
✓	✓	توفير الدعم الفني وبناء القدرات في عملية التقريب التنظيمي بناء على تقييم الاحتياجات
✓	✓	زيادة الوعي بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة حول اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة
✓	✓	تحفيز التحسينات في مناخ الأعمال

جدول صفر-3 التوصيات بالنسبة للركيزة الاجتماعية

إمكانية المعالجة		التدابير السياسية
خارج نطاق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة	في نطاق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة	
✓		دعم برامج التعليم والتدريب للسماح بتحسين رأس المال البشري مع ربطه بشكل واضح بمتطلبات السوق وتعزيز التعلم مدى الحياة
✓		دعم مرونة سوق العمل – تسهيل إعادة توزيع العمالة بين القطاعات مع ضمان احترام حقوق العاملين في القانون والممارسة الفعلية
✓		تعزيز تحول العمالة للقطاع الرسمي بشكل أكبر وتطوير نظام الحماية الاجتماعية مع مراعاة الوصول لمن هم أكثر احتياجاً والذين من المحتمل أن يتأثروا بشكل سلبي من تطبيق الاتفاقية
✓	✓	منع مخاطر الضغط لتخفيض معايير العمل نتيجة زيادة المنافسة الدولية على سبيل المثال من خلال التنفيذ الفعال لمعاهدات منظمة العمل الدولية ذات الصلة وعن طريق تقريب التشريعات المحلية لتشريعات الاتحاد الأوروبي في مجال العمالة
✓	✓	التنفيذ الفعال لمعاهدات حقوق الانسان مع التركيز على الفئات الضعيفة (مثل الأطفال، المرأة، الأقليات، المعاقين، الخ)
✓	✓	خلق آليات لرصد الأثر الاجتماعي (بما في ذلك حقوق الانسان) لتطبيق الاتفاقية (وبشكل عام علاقات الاتحاد الأوروبي والأردن في تلك المجالات)

إمكانية المعالجة		التدابير السياسية
خارج نطاق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة	في نطاق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة	
✓	✓	تعزيز مشاركة المجتمع المدني

#### جدول صفر-4 التوصيات بالنسبة للركيزة البيئية

إمكانية المعالجة		التدابير السياسية
خارج نطاق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة	في نطاق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة	
✓		الحفاظ على وزيادة الحوافز لتحسين الاستخدام الكفاء للطاقة والمياه
✓	✓	خلق حوافز لإنتاج صديق للبيئة بما في ذلك احترام تلوث الهواء
✓		تحسين نظم جمع النفايات ونظم إدارة النفايات
	✓	النظر في خلق آليات لرصد الأثر البيئي (والاجتماعي) لتطبيق الاتفاقية (وبشكل عام علاقات الاتحاد الأوروبي والأردن في تلك المجالات)



P.O. Box 4175  
3006 AD Rotterdam  
The Netherlands

Watermanweg 44  
3067 GG Rotterdam  
The Netherlands

T +31 (0)10 453 88 00  
F +31 (0)10 453 07 68  
E [netherlands@ecorys.com](mailto:netherlands@ecorys.com)

**W** [www.ecorys.nl](http://www.ecorys.nl)

***Sound analysis, inspiring ideas***